



Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين

محاضرة ندوة عامة نظمتها لجنة الصناعة والبحث العلمي

مع المهندس / محمد عبد الكريم – رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية
الخميس الموافق ٢ فبراير ٢٠٢٣ - بمقر الجمعية

عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين ندوة عامة برئاسة المهندس/ علي عيسى – رئيس الجمعية مع المهندس / محمد عبد الكريم – رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية حيث نظم هذا اللقاء لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية برئاسة المهندس / مجد الدين المنزلاوي الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي وبحضور المهندس/ طارق النبراوي – نقيب المهندسين والأستاذ / أحمد منير عز الدين نائب أول رئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي والأستاذ/ عمرو فتوح نائب ثاني رئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي ومجموعة من قيادات هيئة التنمية الصناعية ومركز تحديث الصناعة وبحضور السادة أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين وذلك في تمام الساعة الحادية عشر والنصف يوم الخميس الموافق ٢ فبراير ٢٠٢٣ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

كافة المستجدات الخاصة بالتطورات والإنجازات الفعلية التي تمت على أرض الواقع من قبل الهيئة بما يساهم في تطوير وتعميق الصناعة الوطنية وزيادة القيمة المضافة لها، بغرض تنمية الصادرات المصرية والحد من فاتورة الإستيراد”

بدأ المهندس/ علي عيسى – رئيس الجمعية حديثه مؤكداً على حرص الجمعية على تعزيز التعاون مع الحكومة وهيئاتها المختلفة ومجتمع الأعمال والمجتمع المدني لتحقيق المزيد من التفاهم والتوازن الحقيقي لصالح الصناعة والقطاع الخاص وتعود في النهاية لمصلحة البلد والاقتصاد الوطني ودعا سيادته إلى توقيع بروتوكول تعاون بين جمعية رجال الأعمال المصريين وهيئة التنمية الصناعية ونقابة المهندسين لدراسة سبل النهوض بالصناعة الوطنية وتحقيق أهداف التنمية الصناعية.

وأشار سيادته إلى أن جمعية رجال الأعمال المصريين طالبت لسنوات طويلة وما زالت تطالب بتوحيد جهات الولاية علي الأراضي مؤكداً أنه لا توجد تنمية صناعية حقيقية إلا بتوحيد جهة الولاية، واطاحة الأراضي المرفقة والتمهيد علي المستثمر الجاد وقدم سيادته مقترحاً لرئيس هيئة التنمية الصناعية بوضع حد أقصى لمقدم جديء الحجز للأراضي الصناعية بألا تتجاوز ١٠٠ الف جنيه، مشيراً لأهمية سرعة صرف دعم المساندة التصديرية لحظياً بمجرد استيفاء الأوراق وبأن تكون موازنة رد الأعباء محددة ومعلومة ضمن الموازنة العامة للدولة وبقيم تتناسب مع حجم الصادرات السابقة والمستهدفة مع الدعم التصديري، مضيفاً قائلاً: «المصدرين المصريين على إستعداد للحصول على دعم ٤٪ ولكن بشكل فوري ومعلوم».

كما ان أعضاء الجمعية يشيدون بما تقوم به الهيئة من جهد لسرعة الانجاز، مشيراً إلى اهمية توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين جمعية رجال الأعمال المصريين والهيئة العامة للتنمية الصناعية بهدف تنسيق الجهود بين القطاع الخاص والدولة في توفير المعلومات وحل التحديات مع رجال الأعمال.

وأكد المهندس/ مجد الدين المنزلاوي – الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي على أن تحقيق التكامل والتقارب لمفهوم التنمية الصناعية من وجهة نظر نقابة المهندسين ولجنة الصناعة بالجمعية مع هيئة التنمية الصناعية ومركز تحديث الصناعة سيعطي دفعة قوية للتنمية الصناعية وزيادة الصادرات.

وأشار سيادته إلى أهمية مراعاة توفير الأراضي الصناعية المرفقة بأسعار مناسبة وتيسيرات للمستثمرين في تخصيص الأراضي خاصة لأغراض التوسع وإحلال الواردات واستغلال الأراضي الصناعية الفضاء وطرحها علي الجادين مقترحا إصدار تشريع لفرض ضريبة أرض فضاء بهدف تشجيع الاستثمار المحلي مع وضع ضوابط محكمة للمطور الصناعي حتي لا يتحول إلي تاجر أراضي وفي نفس الوقت تستفيد الصناعة من وجود المطور الصناعي مؤكداً أن ما يحدث في الهيئة حالياً من تطور يعطي الأمل والتفاؤل بمستقبل الصناعة الوطنية.

وأكد المهندس/ طارق النبروي – نقيب المهندسين على اهتمام نقابة الشديد بالصناعة وإدراكها لأهمية تعميق الصناعة المصرية مؤكداً على ترحيبه بالتعاون مع الهيئة العامة للتنمية الصناعية وجمعية رجال الأعمال المصريين موضحاً أن نقابة المهندسين تتعهد بتقديم خدمات ملموسة ومؤثرة في تطوير ودعم الصناعة الوطنية في المرحلة المقبلة وأوضح سيادته أن نقابة المهندسين تضم ٧ شعب مختلفة مسؤولة عن الهندسة في مصر.

وأكد الأستاذ/ أحمد منير عز الدين – نائب أول رئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي أن العنصر المشترك لمركز تحديث الصناعة وهيئة التنمية الصناعية يصب في مصلحة التنمية الصناعية خاصة في الوقت الحالي حيث أن مصر تمتلك فرصة ذهبية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المحلي في ظل ما يشهده العالم من تغيرات سريعة وجوهرية للقواعد الإنتاجية وسلاسل الإمداد وإقترح سيادته حصر أراضي قطاع الأعمال غير المستغلة وطرحها للاستثمار الصناعي بحق الانتفاع خاصة مع توافر مساحات أراضي وهناجر ووحدات معطلة يمكن تحويلها إلى مناطق صناعية واستثمارية خاصة وأنها تقع في المناطق الريفية والتي تمتاز بتوافر الأيدي العاملة.

وأكد الأستاذ/ عمرو فتوح – نائب ثاني رئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي أنه لا توجد أزمة في توفير الأراضي الصناعية حيث تتوافر مساحات وقطع مختلفة في شرق الروبيكي غير مستغلة نتيجة تخصيصها لغير اغراض الصناعة والاستثمار وأشار سيادته أن بعض التحديات الأخرى تكمن في الجمارك نتيجة ربط استيراد خطوط الإنتاج برخصة التشغيل وطالب سيادته بضرورة أن تكون أولوية طرح الأراضي الصناعية وتخصيصها للمستثمرين الذين يستأجرون وحدات صناعية بالإضافة إلى الصناعات التي لا يتم تصنيعها في مصر كحل بديل للمستورد مع سرعة التخصيص.

وإستعرض المهندس/ محمد عبد الكريم – رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية خطط

الهيئة في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة وما تم من تيسيرات وانجازات لخدمة المجتمع الصناعي وأشار سيادته إلى أن الهيئة خلال الشهور الماضية شهدت جهوداً دؤوبة بالتعاون مع مركز تحديث الصناعة لتطوير الإجراءات.

حيث تقوم الهيئة بالعمل علي تطوير كافة اجراءاتها وخدماتها لسرعة تقديم الخدمات للمستثمر مما أثمر عن طفرة كبيرة في معدلات اداء الهيئة معلنا ان الهيئة لم يعد لديها اي سجلات صناعية او رخص متأخرة عن المواعيد المتفق عليها وتابع سيادته انه اصدر تعليمات مشددة بعدم التأخر في تجديد او اصدار اي سجل صناعي باي حال من الأحوال وأكد سيادته أن الهيئة قامت باعادة تفعيل خريطة الاستثمار الصناعي المميكنة لتقديم الخدمة بحيادية وشفافية تامة ويمكن للمستثمر حجز الارض وانهاء الاجراءات من اي مكان بالعالم.

وكشف سيادته عن عرض اكثر من ٢ مليون متر مربع من الاراضي المرفقة في محافظات مصر مؤكداً ان الهيئة حققت ٣٠٠% زيادة في تخصيص الاراضي الصناعية في النصف الاخير من عام ٢٠٢٢ مقارنة بالنصف الاول من العام كما شهدت التصرفات العقارية تطوراً ملحوظاً في الاجراءات بالتعاون مع الجهات المعنية.

وتابع سيادته أن الهيئة قامت بتقديم تيسيرات غير مسبوقه للصناع في ضوء توجيهات القيادة السياسية حيث تم منح ٦ أشهر مهلة مجانية للمشروعات داخل او خارج البرنامج الزمني للتنفيذ كما تقرر خصم ٥٠٪ من الغرامات المالية مع إمكانية تقسيط المتبقي حتي ٣ سنوات أو خصم ٧٥٪ من الغرامة عند الدفع الفوري تشجيعاً للمستثمر علي سرعة انهاء المشروع واستخراج السجل واثار سيادته الي دور الهيئة في التخطيط للصناعة من خلال تحديد خارطة للصناعات الحالية والمستقبلية ذات المكون التكنولوجي والتي تتميز بنسب عالية للنمو وتمتلك مصر المقومات والإمكانيات لنجاحها.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط التالية:

- ضرورة توحيد جهة الولاية علي الأراضي ووضع حد أقصى لمقدم جدية الحجز من أجل تحقيق تنمية صناعية حقيقية.
- تشريع ضريبة ارض فضاء.
- التيسيرات المالية غير المسبوقه التي تقدمها هيئة التنمية الصناعية لدعم وتشجيع المصنعين مع إعطاء أولوية لعقود التأجير.
- الإشادة بالطفرة في معدلات اداء هيئة التنمية الصناعية نتيجة التطوير والتيسير في الإجراءات.
- تعميق وتطوير الصناعة الوطنية في إطار اهتمام الدولة بزيادة القيمة المضافة للصناعة المحلية وتنمية الصادرات المصرية والحد من الاستيراد.
- توقيع بروتوكول تعاون بين هيئة التنمية الصناعية والجمعية وبين الهيئة ونقابة المهندسين لتعزيز التعاون مع القطاع الخاص الصناعي من أجل المساهمة في النهوض بالتنمية الصناعية المصرية.
- وضع ضوابط للمطور الصناعي حتي لا يتحول المطور الصناعي الي تاجر أراضي بما يحقق التوازن بين المطور والمُصنع.
- أهمية إقامة محطات مخصصة لتخليص الإجراءات مع دراسة الحصول على تراخيص مؤقتة وضرورة توحيد الجهة المسؤولة للتعامل مباشرة معها سواء وزارة الزراعة ووزارة الصناعة والتجارة.
- تقديم هيئة التنمية الصناعية منصة معلوماتية توضح قراءة المشهد العالمي وقراءة السوق والصناعات الانكماشية والفرص الاستثمارية المتاحة وكذلك حوافز الإستثمار المقدمة مع مطالبة الهيئة بإرسال خريطة توضح الصناعات المستقبلية.
- اقتراح بتقديم تسهيلات تراخيص الإجراءات من للحماية المدنية مع العلم بأن هناك العديد من شركات التامين التي تقدم بوليصة تامين ضد الحريق.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس / على عيسى – رئيس الجمعية والمهندس/ مجد المنزلاوي – رئيس اللجنة

بتوجيه الشكر إلى للمهندس / محمد عبد الكريم – رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية

والمهندس / طارق النبراوي – نقيب المهندسين والسادة الحضور من أعضاء الجمعية على حسن المشاركة

الفعالة خلال اللقاء